الفصل الخامس

# توليد المصطلحات العلمية الجديدة وتوحيدها

- **المبحث الأول:** التراث والعلوم الحديثة
- **المبحث الثاني:** التراث وتوليد المصطلحات العلمية الجديدة
- **المبحث الثالث:** توليد المصطلحات العلمية الجديدة
- **المبحث الرابع:** حالات تطبيقية
- **المبحث الخامس:** توحيد المصطلحات العلمية (خلفية تاريخية)
- **المبحث السادس:** أسس توحيد المصطلحات العلمية.
- **المبحث السابع:** آراء حول معيقات توحيد المصطلحات العلمية
- **المبحث الثامن:** حول اختلاف المصطلحات العلمية في الدول العربية
- **المبحث التاسع:** الأسس النظرية والأهمية المنهجية للقرارات المصطلحية

## المبحث الأول

# التراث والعلوم الحديثة

لا يجهل أحد أن أجدادنا العرب قد خلفوا لنا تراثاً علمياً وأدبياً ضخماً، وأن الكثير مما ولدته قرائح السلف من الكنوز الثمينة قد طوته الأيام في طياتها، وغيبته في مجاهلها، فقد اندثر ولم يبق منه إلا أسماء مصنفات يقرؤها المرء في تراجم المؤلفين، مع ذلك فقد لبثت جملة صالحة من المصنفات موجودة في دور الكتب العامة والخاصة في الشرق والغرب، كدار الكتب المصرية في القاهرة، ودار مكتبة الأسد في دمشق، ودور كتب ليدن والإسكوريال ولندن وباريز وإستانبول وغيرها.

ومن المعروف أن علماء العرب والمستعربين كانوا إبان مدنيتهم الزاهرة حلقة مهمة من حلقات تاريخ العلوم البشرية، ولقد تضمنت هذه الحلقة خلاصة علوم الأجيال القديمة، وإضافات جليلة أضافها علماؤنا إليها في مختلف العلوم، ولا سيما ما له صلة بالعلوم الإسلامية وعلوم اللغة وفنون الأدب العربي.

ولا ينكر أحد ما قام به بعض المستشرقين من نشر لتلك الكتب في القرنين التاسع عشر والعشرين، بعد ضبط موادها وتمحيصها وفهرستها، وضبط كثير من كلمها بالشكل الكامل، وضبطها وإبرازها للناس في حلل

قشيبة، ولا ينكر أحد فضل بعض المطابع ودور الكتب العربية ولجان التأليف والترجمة والنشر فيما نشرته من الكتب القديمة والحديثة، والسؤال الذي يطرح نفسه: هل جميع ما خلفه السلف من كتب مفيد؟

لقد قرأت بإمعان وروية كتاب الشذرات[١] للمرحوم العلامة الأمير مصطفى الشهابي ورأيت أن أجتزئ منه الآتي:

«والذي حداني على كتابة هذا المقال[٢] وقوع نظري على بعض كتب قديمة نشرها الناشرون حديثاً دون أن يتساءلوا هل في نشرها فائدة أم لا؟ فالكتب القديمة ليست كلها مفيدة،... وما علينا إلا أن نلقي نظرة على أنواع العلوم التي صنف فيها أسلافنا العاملون، تتجلى لنا هذه الحقيقة في أحلى مظاهرها.

## علوم السلف

يمكن قسمة علوم السلف (من حيث بحثنا هذا) ستة أقسام هي:

علوم الدين وعلوم اللغة وآداب اللغة وضروب الفلسفة والعلوم المادية والعلوم الاجتماعية.

فالعلوم الدينية من فقه وحديث وعقائد وغيرها لا نتعرض لذكرها، لأن لها في الأزهر وغير الأزهر علماء وأعلاماً هم أدرى منا بحقائق ما صنفه أسلافهم فيها، وبما يفيد أو لا يفيد نشره من تلك المصنفات، ولا بد لكل شخص يلمّ إلماماً بالكتب المذكورة من أن يدهش للجهود

(١) الشذرات: مقالات ومحاضرات في الأدب والعلم والفلسفة، بقلم الأمير مصطفى الشهابي، رئيس المجمع العلمي العربي بدمشق، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م.

(٢) المرجع السابق، مقال: العلم والأدب والأساطير في كتب السلف، ص٢٤١.

الكبيرة المضنية التي جعلتهم يطلعون علينا بهذا التراث العظيم[١].

أما كتب اللغة[٢] التي صنفها الأفراد فلا غنى لنا عنها، ريثما نصنف ما هو أجود منها في هذا الزمان، الذي اتسعت فيه المعارف البشرية حتى ضاقت معجماتنا عنها كل الضيق، فالقاموس المحيط واللسان والصحاح والمخصص والتاج وأساس البلاغة وأمثالها كلها اليوم ضرورية. وقد خدم ناشروها لساننا العربي خدمة جلى، ولا بد من الاحتفاظ بها وبنسخها المشذبة، أي المعاجم الحديثة، كمحيط المحيط وأقرب الموارد والمنجد والبستان..

جميع هذه المعاجم لا تصلح في الحقيقة لزماننا هذا، لأن فيها من العيوب والنقائص ما لا يعد ولا يحصى[٣]، وحسبك منها أن معظم ما ورد فيها من الأسماء والمصطلحات لم يعرف تعريفاً علمياً، ولست أدري متى يصبح عندنا معجم عربي تضبط فيه معاني الألفاظ ضبطاً علمياً؟ ومتى يكون لنا معجم فرنجي عربي يشتمل على أجود الكلم العربية والمعربة للمصطلحات العلمية وألفاظ الحضارة؟

ولست أدري من هم عشرات العلماء الذين يستطيعون صنع هذين المعجمين؟ على أن يعمل كل منهم في نطاق اختصاصه؟ ومهما يكن من أمر فلابد لنا قبل تحقيق هذه البغية من الاستعانة بالمعجمات القديمة والحديثة، ومن الترحيب بما يطبع من كتب في اللغة كالإفصاح الذي اختُصِرَت فيه ألفاظ المخصص، وكرسائل الثعالبي وكأدب الكاتب لابن قتيبة وكرسالة الكرم..».

---

(١) المصدر السابق، ص٢٤٢

(٢) أجتزئ في هذا الموضع ما ورد حول المعاجم.

(٣) ذكرنا في موضع سابق أسباب هذه العيوب (الفصل الأول، المبحث الثامن ص ٥٦).

ثم ينتقل الأمير مصطفى الشهابي إلى ذكر آلات اللغة وخصص بالذكر منها الصرف والنحو، وإلى كتب الأدب القديمة ليبحث من ثم:

«**العلوم المادية**:

هي بيت القصيد في هذا المقال، وقد حفزني إلى كتابته إقدام بعض الجماعات على نشر مخطوطات عربية قديمة في علوم طبية وزراعية لا تصلح لزماننا هذا.

ومن المعلوم أن العرب القدماء قد عنوا كثيراً بالعلوم الزراعية والطبية، كما عنوا بالكيمياء والنبات والحيوان وغيرها، فالعلوم الرياضية من حساب وجبر وهندسة ومثلثات وفلك لا يغير الزمان قواعدها ونظرياتها المضبوطة، ولا يكون اثنان واثنان إلا أربعة، سواء في الماضي أم في الحاضر أم في المستقبل، ولا ضير إذن في نشر ما أمكن نشره من مخلفات الأجداد في هذه الموضوعات الرياضية، ولا سيما إذا تمشى ترتيبها وتبويبها مع مقتضيات عصرنا الحاضر.

أما العلوم الزراعية فقد تبدلت عما كانت عليه في القديم تبدلاً كلياً».

ويشير إلى حقائق علمية حديثة عظيمة الشأن في مجال علوم النبات والزراعة، ثم يقول: «وهذه هي الحال في الطب فلليونان والعرب فضل كبير في هذا الباب، ولكن أين طب الأيام السالفة من العلوم الطبية الواسعة في هذه الأيام.. وأين وأين؟» ثم يقول: «أما الكيمياء فقد قلبت رأساً على عقب»، «وهكذا أمر النبات، فلليونان والعرب فضل كبير في هذا الباب، عرفوا كثيراً من النباتات التي تنبتها الطبيعة،... ولبعض العشابين من العرب شهرة عالمية كالغافقي وابن الصوري وابن البيطار، وللأطباء والعلماء المشهورين بحوث جليلة في مفردات الأدوية كالرازي وابن سينا وعبد اللطيف البغدادي والبيروني والإدريسي وغيرهم. وتعد مفردات ابن البيطار من أجل المؤلفات النباتية في ذلك الزمن..».

«ولكن كل ذلك لا يعد صالحاً ليوم الناس هذا،... لأن ما عرفوه من هذه العلوم العويصة أمور سطحية، وتجارب بسيطة، وكثيراً ما كان يختلط عليهم الصحيح بغير الصحيح»، وذلك لعدم توافر الأسس العلمية التي يستند إليها علماء اليوم في بحوثهم وعلومهم في تلك الأيام.

ثم يقول: «ولم تكن معرفة القدماء بعلم الحيوان تزيد على معرفتهم بعلم النبات إلا فيما له اتصال وثيق بهم كالخيل والإبل مثلاً، فإن معرفتهم بها كانت واسعة كمعرفتهم بالنخل من النبات، والدليل على ذلك الألفاظ العديدة المتعلقة بتلك الأحياء في معجماتنا، مما ليس له مثيل في لغة من لغات العالم على ما أعتقد، ولكن هذه المعرفة لا تتعدى الظواهر والمرئيات والملاحظات التي يلاحظها المرء في طويل اتصاله بالحيوانات المذكورة، أما الأسس التي يقوم عليها علم الحيوان فقد كانوا يجهلونها جهلهم لأمثالهم في علم النبات، وهذه الأسس هي وليدة النهضة الأوربية الحديثة، ولا نجد منها شيئاً يذكر في كتاب الحيوان للجاحظ ولا في حياة الحيوان للدميري».

«عرف القدماء شيئاً من بحوث علم الفيزياء (علم الطبيعة) كبعض بحوث الصوت والضوء، ولكنهم جهلوا بعض نظرياتها الأساسية.. وفي الحقيقة لقد تقدم علم الفيزياء تقدماً مدهشاً، ولم يبق اتصال يذكر بين عهد مبادئه البسيطة في القديم، وعهد الكهرباء وتحطيم الذرة في الحديث».

ويشير الأمير مصطفى الشهابي إلى «أن علوم الطب والزراعة والنبات والحيوان والكيمياء والطبيعة قد تقدمت في النهضة الحديثة تقدماً واسعاً جداً.. ومع هذا لا تخلو هذه الكتب من فوائد، وأهم فوائدها كونها تهدي المؤلفين المحدثين إلى عدد لا يستهان به من الألفاظ والاصطلاحات العلمية، مما يجب تمحيصه لاقتباسه واستعماله في الكتب الجديدة، ومن فوائدها كونها تحسب حلقة من حلقات تأريخ العلوم عند البشرية».

وفي مجال الفلسفة والاجتماع والتاريخ والجغرافية (أي العلوم الإنسانية في مفهومها المعاصر) «ضلّ من ظنّ أن العقل البشري قد تقدم في أبحاث ما وراء الطبيعة خطوة واحدة منذ أيام أرسطو حتى يومنا هذا، فنحن ما نزال نجهل حقائق هذا الكون العجيب، وما برحنا نتخبط في تلمس أسراره، وفي استقصاء أحاجيه، ولم تتبدل الأسئلة التي يتساءل الإنسان عنها».

«ولا شك أن فلاسفة اليوم قد ارتقت مداركهم وتصوراتهم عن قبل، كما ارتقت العلوم نفسها فصارت تعالج بوسائل يقينية غير الوسائل القديمة، ولكن في فلسفة اليونان وفلسفة العرب أبحاثاً طلية تصلح لزماننا هذا صلاحها للزمان الذي ألفت فيه، ولبعض فلاسفة العرب محاكمات عقلية ودقيقة تدل على عقول جبارة، مثل تلك الأدلة الفلسفية المدهشة على وجود الخالق جل وعلا، التي يراها المطالع في كتاب (تهافت التهافت) للغزالي وكتاب (التهافت) لابن رشد، ولا ينكر أحد أن في قراءة كتاب (الأخلاق) لأرسطو، وكتاب (الجمهورية) لأفلاطون، وكتب عديدة في التوحيد، فوائد كثيرة يفيد منها طلاب الفائدة من المثقفين.

وإذا انتقلنا إلى كتاب التاريخ، نجد أن لمؤرخي العرب فضلاً كبيراً في هذا الباب،... فالعرب كانوا في جملتهم من أحرص الأمم على تحري الصدق في رواية الأخبار، وأظن أن نقل الأحاديث بالتسلسل من فلان إلى فلان هو من خصائصهم وحدهم، وقد نشأ فيهم عدد كبير من المؤرخين الثقاة حفظوا تاريخ أمتنا في كتب نفيسة، ولا اختلاف في أن هذه الكتب التي يعرفها كل أديب تحتوي أحياناً على مبالغات أو على خرافات لا يسلم العقل بصحتها، ولا اختلاف أيضاً أن التاريخ أصبح له اليوم مآخذ وقواعد علمية راسخة، كمعرفة اللغات القديمة وقراءة الآثار ومقايسة المستندات المختلفة وتمحيص محتوياتها، ولكن كل ذلك

لا يقدح في صحة زبدة الأخبار التي اشتملت عليها كتب التاريخ والتراجم العربية في العصور المختلفة.

وتمكن العرب في الجغرافية من صنع (خارطات) جغرافية تكاد تكون مجملاً لصور البلاد التي عرفوها، وقد اشتهرت منها كرة الإدريسي، ومن المعلوم أن آلات المسح الحديثة لم تكن معروفة في تلك الأيام، وأنه لا يجوز اليوم أن نكتفي بالخارطات القديمة لما فيها من النواقص والأغلاط، ولكن من ينكر أن بعض الكتب الجغرافية القديمة كمعجم البلدان لياقوت الحموي مثلاً تعد خزانة ثمينة في الجغرافية والأدب جميعاً؟ ومن ينكر أن هذا السفر النفيس يقرؤه العربي بلذة في كل زمان ومكان؟ ومن الكتب القديمة ما لا تبلى جدته على كرِّ الأيام؛ كمقدمة ابن خلدون، وكتاب أخلاق الملوك للجاحظ وأمثالهما».

«ويستنتج مما ذكر أن بعض آثار السلف في الفلسفة والتأريخ والجغرافية والأخلاق تصلح للنشر، وأن الزمان لا يقلل قيمتها، وأن في تلاوتها فائدة ولذة للعالم والمتعلم على السواء».

بعد أن اجتزأنا مما أورده المرحوم العلامة الأمير مصطفى الشهابي، هنا أرى أن من الضروري الإشارة إلى ملاحظتين هامتين:

- كان القدماء لا يعدون المرء عالماً إلا إذا تناول بالبحث جميع العلوم البشرية، ولهذا كان العلماء حريصين على التأليف في علوم مختلفة لا رابطة تربط بعضها ببعض البتة، فالجاحظ مثلاً صنف في الحيوان، وابن سينا في الفقه والتوحيد، والكندي في الموسيقا، والشيخ عبد الغني النابلسي في الزراعة.. إلخ.

أما العالم في هذا الزمان فهو الذي يلم إلماماً بأسس العلوم المهمة، ثم يختص بعلم واحد أو بفرع واحد، فينكب عليه سنين طوالاً، ويكون له فيه بحوث خاصة أو نظريات أو اختراعات، فعصرنا هو عصر الاختصاص.

- إن بعض آثار الأجداد العقلية يصلح لكل زمان كالأمهات من كتب الأدب والفلسفة والدين والرياضيات والتاريخ والجغرافية، وبعضها لابد من الرجوع إليه ريثما نضع ما هو أصلح منه ككتب اللغة أي المعجمات، وبعضها لم يبق صالحاً أو كافياً لأيامنا هذه ككتب الطب والكيمياء والطبيعة والزراعة والنبات والحيوان، ونحن والأوربيون سواسية في هذا الموضوع، فالإنكليز مثلاً ما برحوا يطبعون كتب شكسبير الأدبية، وما برح الفرنسيون يقبلون على دراسة روايات راسين وموليير، ولكنهم لم ينشروا كتباً ألفت في عهد هؤلاء الأدباء في الطب والزراعة والطبيعة أو الكيمياء.. وإذا نشروا كتباً كهذه فإنما يفعلون ذلك بغية اطلاع العلماء على حلقة من حلقات تقدم العلوم المذكورة، لا بغية حمل الجمهور على الإفادة من موضوعاتها العلمية، لأن هذه الموضوعات تبدلت تبدلاً كلياً ولا يجوز لنا أن نكتفي بما عرفه الأجداد من تلك العلوم، بل يجب أن نطلع على ما ولدته قرائح الأوربيين من العلوم والمخترعات الحديثة، وأن نقتبس ما فيه صلاحنا مادياً وأدبياً، وللوصول إلى هذه الغاية ينبغي لنا أن نتعلم أساليب التفكير العلمي والبحث العلمي أي أن نزن جميع الأمور بموازينها المضبوطة، وعندما تسير جمهرتنا على هذه الطريق القويمة نكون قد أسهمنا قليلاً في تقدم العقل البشري، على حين أن أجدادنا قد أسهموا فيه كثيراً، وكيف نرضى أن نعد مقصرين في حلبة المدنية الحاضرة وأجدادنا كانوا مجلين في مدنية تلك الأيام؟

## المبحث الثاني

# التراث وتوليد المصطلحات العلمية الجديدة

إن أولوية التراث بوصفه وسيلة لتوليد المصطلحات الجديدة، بتحري لفظ منه يؤدي معنى اللفظ الأجنبي أو يقاربه، أمر منطقي وبدهي، خاصة في لغة كاللغة العربية، غنية بتراثها الفكري والعلمي وبتجاربها الحضارية، مما أتاح لها تراثاً وحصيلة لغوية قلما تأتت لغيرها من اللغات[1].

لقد ساعد التراث العربي منذ مطلع القرن التاسع عشر على إيجاد وصياغة الكثير من المصطلحات المقابلة لذلك السيل العرم من الألفاظ التي ظهرت وما تزال تظهر، وهذا أمر لم يتسنَّ لكثير من الناطقين بلغات أخرى، ومع ذلك فإن الإفادة المصطلحية من التراث ظلت محدودة، لم يفد منها عملياً إلا قلة من الرواد، الذين تسنى لهم إضافة إلى سعة الاطلاع اللغوي، سعة الاطلاع في مادة التراث التي لها تعلّق باختصاصاتهم.

لقد أهمل المعجميون العرب جل ما رأوه منافياً لمفهوم الفصاحة، الذي انطلقوا منه، حصروا الفصحى زماناً بعصور معينة (ليس منها عصور

---

(١) وردت أولوية التراث في التوصيات التي أقرها مجمع اللغة العربية.

الازدهار العلمي العربي) ومكاناً (بجماعات معينة، جماعات العلم) فحرموا بذلك اللغة من الكثير من المصطلحات التي ازدهرت بها علوم العربية لأنها مولدة أو أعجمية أو دخيلة أو معرّبة. مثال:

لم ترد لفظة (الجَبْر) بمعناها الرياضي، التي أخذ الغرب اسم ذلك العلم منها، في (لسان العرب) و(القاموس) و(تاج العروس) مع أن كتاب (الجبر والمقابلة) للخوارزمي كان معروفاً ومنتشراً أواسط القرن التاسع الميلادي.

لهذا كان على القائمين بتحري المصطلحات التراثية في مجالات اختصاصاتهم الغوص في كتب التعريفات وفقه اللغة العربية مثل:

رسالة في حدود الأشياء (للكندي)، إحصاء العلوم (للفارابي)، مفاتيح العلوم (للخوارزمي)، المخصص (لابن سَيْدَه)، كشاف اصطلاحات الفنون (للتهانوي)، نهاية الأرب في فنون الأدب (للنُّوَيري)، كتاب التعريفات (للجرجاني)، السلوك لمعرفة دول الملوك (للمقريزي)، عجائب الآثار في التراجم والأخبار (للجَبَرْتي)، أبجد العلوم (لصديق حسن خان)، مقاليد العلوم (للمناوي)، بحر الجواهر (للطيب الهروي).

إلا أنه لابد من الإشارة إلى أن أسباباً متعددة قد لا تسهل وصول هؤلاء إلى مبتغاهم في هذه المراجع، منها:

- رفض العلماء ألفاظاً، مثلاً: يرفضون (صمد) بمعنى الجلد وقوة الاحتمال، وهي لم تفسر في المعاجم التراثية كفعِل، بهذا المعنى، إلا أننا حينما نقرأ (ناقة مصماد) نكتشف أن معنى (الصّمود) ليس غريباً عن اللفظة.

- كذلك هناك كلمات يمكن أن تؤدي معاني ومفاهيم لم يتفق عليها بعد مثل: تذريب: ذرَّب - ذرَّبت المرأة طفلها: حملته على رجليها الممدودتين حتى يقضي حاجته (محيط المحيط).

ومع هذه السعة والأهمية تبقى مكانة التراث محدودة، لأن ملايين من المفاهيم والمصطلحات اللازمة لعلوم العصر هي مفاهيم علمية جديدة، كما أن الكثير من المصطلحات التي يَعْمُر بها التراث في العلوم التقليدية، وضع لها مصطلحات ترسخت على مدى عدة أجيال من الاستعمال، وقد لا يكون من السهل استيعابها لتنافس المصطلحات التي استقرت.

مع ذلك يجب أن ترى مصطلحات التراث النور، منها الكثير مما يمكن الإفادة منه: قياساً، أو مجازاً، أو استعارة أو تحوير معنى، وكلها من وسائل توليد المصطلح المتعارفة كما أن المصطلح المتميز لن يعجز عن منافسة المصطلح الأسبق، إن توافرت فيه خصائص الدلالة والدقة والرقة، مثال:

عرّب المترجمون لفظ (Aorte) بلفظ (Aorta) وهو من المعربات القديمة، ثم عُرِّب بعدة ألفاظ منها (الوتين) و(الأبهر) فشاع هذان المصطلحان وانتقى المعجم الطبي الموحّد مصطلح (الأبهر) بوصفه مصطلح توحيد.

وفي مجال مرجعية التراث مصدراً مصطلحياً، يشار إلى ضرورة ترقية الألفاظ العامية المعبرة، السليمة سليقة وذوقاً، واعتبارها قسماً مهماً من التراث اللغوي في هذا المجال وكان لها دور في سد كثير من الثغرات في مجابهة الفيض المصطلحي، مثل:

حوش، شتلة، صاج، صُوبة، عوّامة، مكّوك من الأسماء. ودَلَف وقرِفَ وحوَّش وسيَّب من الأفعال. ونذكر كلمات الأستاذ محمود تيمور:

«أن نَعْرِف لهذه الألفاظ حقها في العربية تُثْري الفصحى، وتُكْسِبها مزيداً من الدقة والتعبير»[١].

(١) محمود تيمور: العامية والفصحى، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد ١٣.

ولقد بحثنا في موضع سابق (وسائل نمو اللغة العربية) الوسائل التي مارسها العرب في توليد مصطلحات تستجيب لمتطلبات الحياة، نذكر في هذا المجال المجاز، فقد واكب المجاز تاريخ الأمة العربية، حتى إن بعض المجازات الشرعية والحضارية والعلمية غدا حقائق لا يرجع الذهن إلى أصلها إلا بعد الوضع والتأثيل، فنحن اليوم لا نفهم البريد (Post) مسافة بين منزلين من منازل الطريق، ولا الهاتف (Telephone) صوتاً يسمع دون أن يرى صاحبه، ولا العدسة (Lens) حبة عدس، فالذهن اليوم يحملها على المعنى الجديد الذي اكتسبته ولازمته، ومئات غيرها تولّدها ترجمة المفهوم بلفظة تنقلها من معنى قديم إلى معنى جديد، أو تصوغها في إحدى الصيغ المتعددة المناسبة مجازاً أو تشبيهاً أو استعارة.

## المبحث الثالث

# توليد المصطلحات العلمية الجديدة

تقتضي ظاهرتا المستجدات الحضارية والعولمة أن يصبح للمصطلح العلمي بلغتنا ضرورة علمية وحضارية لا يمكن تجاهلها، لتستوعب اللغة العربية هذه المستجدات، وتمتلك المعارف العلمية والتقانية والحضارية. ولقد قدّرت بعض الدراسات أن ما يتجاوز (٥٠٪) من مفردات الدول المتقدمة علمياً هو مصطلحات علمية أو حضارية مستجدة، وأن الكثير منها يستخدم على نطاق عالمي.

ومن الأمور البارزة في مسار المصطلح العربي وعودة انبعاث العربية العلمية، البيان الذي رافق إنشاء دار العلوم القاهري، وكان مقدّمة لإنشاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٣٢ (قرار إنشاء المجمع)، ويشير مضمونه إلى ضرورة البحث في اللغة العربية عن أسماء للمسميات الحديثة بأي طريق من الطرق الجائزة لغوياً: ترجمةً أو اشتقاقاً أو مجازاً أو تضميناً أو تركيباً، فإذا لم يتيسر ذلك بعد البحث يستعار اللفظ الأعجمي بعد صقله ووضعه على مناهج العربية، ويستعمل في الفصحى بعد أن يعتمده المجمع اللغوي الذي سيؤلف لهذا الغرض[١].

---

(١) تكوّن في عام ١٨٩٢م وكان يضم صفوة من أعلام العصر، وفي ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٤ انعقدت أول جلسة لأعضاء المجمع.
- مجمع اللغة العربية، مجمع فؤاد الأول حينئذ، العدد الأول، ص٣٣.

ثم كانت المجامع، وفي صلبها منهجية وتنظيم وضع المصطلحات، وقد تحققت هذه المنهجية بشكل شبه كامل في توالي الربع الأول من القرن العشرين، وتوضحت معالمها في أعمال ومحاضر مجامع اللغة العربية[١]، كما في أعمال أفراد من الرواد (أحمد شرف ١٩٢٦، أمين معلوف ١٩٣٠، أحمد عيسى ١٩٣٢، العلامة الأمير مصطفى الشهابي ١٩٥٧، حسن حسين فهمي ١٩٥٨).

كانت هذه المنهجية موضوعاً شاغلاً عالجه وتدارسه العديد من المؤتمرات والندوات، منها في الرباط: ١٩٨١، تونس: ١٩٨٦، وأيضاً ١٩٨٩، وعمان: ١٩٩٣، والمنامة: ١٩٩٥، ومراكش: ١٩٩٨، والقاهرة: ١٩٩٩، ودمشق: ٢٠٠٠.

ولقد صدر عن مقرري اللجان العلمية بمجمع اللغة العربية بالقاهرة «نشرة التوصيات الخاصة بمنهج وضع المصطلحات العلمية المتخصصة»، وأقر المجمع ومؤتمره هذه التوصيات في الدورتين الستين ١٩٩٤، والحادية والستين ١٩٩٥ (سيأتي مضمونهما فيما بعد).

والواقع أن المبادئ الأساسية التي أقرت في ندوة الرباط عام ١٩٨١[٢] وتمثل فيها مجامع الأمة كافة ومعظم المؤسسات المختصة العاملة في حقل المواصفات والتعريف والتربية في الوطن العربي، تلك المبادئ كانت من الشمول بحيث ظلت موضع التأييد من كل الندوات

(١) في سورية ١٩١٩، في القاهرة ١٩٣٤، في بغداد ١٩٤٧، في عمّان ١٩٧٦، في تونس ١٩٨٣، في الخرطوم ١٩٩٢، في القدس ١٩٩٤، في ليبية ١٩٩٤ (قرار اللجنة الشعبية العامة).

(٢) تضمنت هذه المبادئ (١٨) مبدأ تضمن المبدأ الرابع (استقراء وإحياء التراث العربي وخاصة ما استعمل منه أو استقر منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث، وما ورد فيه من ألفاظ معربة).

والمؤتمرات اللاحقة، وهي مع الملاحظات والتعليقات والأمثلة التي أضيفت إليها في تلكم الندوات والمؤتمرات تؤلف منهجية شاملة لوضع أو بناء مختلف المصطلحات العلمية.

ولا مجال لعرض بنود هذه المنهجية مع أحدث نصوصها، وأكتفي بذكر البند الأول في مختلف المنهجيات والتوصيات، وهو: أولوية التراث بوصفه وسيلة لتوليد المصطلحات الجديدة بتحري لفظ منه، يؤدي معنى اللفظ الأجنبي أو يقاربه أمر منطقي وبدهي، بخاصة في لغة كالعربية، غنية بتراثها الفكري والعلمي وبتجاربها الحضارية، مما أتاح لها تراثاً وحصيلة لغوية قلما تأتت لغيرها من اللغات.

أشرنا إلى أن التراث العربي والإسلامي ساعد منذ مطلع القرن التاسع عشر على إيجاد صياغة لكثير من المصطلحات، وهذا وضع لم يتسن لكثير من الناطقين بلغات أخرى، لكن الإفادة المصطلحية من التراث ظلت محدودة، فلم يفد منها عملياً إلا قلة من الرواد، الذين تسنى لهم ذلك، إضافة إلى سعة الاطلاع اللغوي سعة الاطلاع في مادة التراث التي تتعلق باختصاصهم، كما أن إمكانات التراث تظل محدودة على سعتها وأهميتها لأسباب، منها أن علوم العصر هي مفاهيم علمية جديدة، وأن الكثير من المصطلحات التي يعمر بها التراث، في العلوم التقليدية خاصة، قد وضع لها مصطلحات ترسخت على مدى عدة أجيال من الاستعمال وليس من السهل استيعابها لتنافس المصطلحات التي استقرت.

ومع أن مصطلحات التراث سيكون فيها الكثير مما يمكن الإفادة منه قياساً أو مجازاً أو استعارة أو تحوير معنى، وكلها من وسائل توليد المصطلح المتعارفة، إلا أن الآراء اختلفت حول ذلك، فثمة مؤيد وثمة معارض وآخر معتدل.

**يرى مؤيدو العودة للتراث** لوضع المصطلحات وتوليدها، أن شكوى المختصين من نقص الكلمات العربية غير صحيح لطواعية اللغة العربية إذا قيست باللغات الأخرى، وقدرتها الفائقة على نحت المصطلح أو اشتقاقه، ومرونتها التي تمكنها من السيطرة على المعاني بصيغها وحركاتها وغزارة مادتها، مما يجعلها دقيقة وصالحة للتعبير، كما أن لها من ضروب التوليد ما يمكنها من إعطاء المصطلحات الجديدة نفساً جديداً، ويعود هذا كله إلى عمق جذورها الذي ينوف على ستة آلاف سنة، لن تعدم فيضاً من الألفاظ لتغطية مختلف المصطلحات.

وفي العصر الحديث لم تستعص اللغة على استيعاب كل ما جدَّ من علم وتقنية، معتمدة على أصولها القديمة: الاشتقاق والمجاز والنحت والتعريب، لقد كثرت في العصر الحديث المترجمات والمعربات من الألفاظ وفق أساليب اللغة العربية، ووفق نظائر لها، استعملها العرب في العصور المختلفة، لقد ترجموا ألفاظاً ونحتوا أخرى نمّت اللغة العربية.

ويميل بعض الدارسين إلى أنه يمكن لأي متكلم بالفصحى أن يصوغ جملاً عربية تشبه في نظامها جمل العرب في مفرداتها وأبنية كلماتها ودلالة ألفاظها، وإن لم تكن تلك الجمل بعينها مما قاله العرب، ولقد عقد ابن جني في كتابه (الخصائص) فصلاً ذهب فيه إلى أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، فالاشتقاق الأصغر قياسي، والمشتقات تنمو وتكثر حين الحاجة إليها.

يذهب البعض إلى التقيد بما ورد في المعاجم من صيغ ورفض ما لم يرد فيها، ومن الواضح أن اللغة أدق من قواعدها، وأوسع من معاجمها، وأن التقيد بما ورد في المعاجم القديمة يُنقص من قدرتها على التطور والنمو، فهناك كلمات كثيرة لم يعرفها لسان العرب، وهناك ظواهر في بناء

الجملة الحديثة، لا تبدو شائعة في الضوابط التي استخرجها النحاة من لغة القرون الأولى.

ويرى بعض الدارسين أن الاقتراض اللغوي خطر على اللغة العربية، كما أن إدخال جذور جديدة يصعب تصنيفها في إطارها اللغوي يسبب إرباكاً للمعجمية العربية، مما يؤدي إلى بلبلة، مثل كلمة (تلفاز) هل نضعها في (تلف) أو (لفز) أو نعتمد الأصل الرباعي (تلفز) على إشكالاته أو نعتمد الاسم كاملاً فنصنفها تحت (تلفاز) أو (تلفزة)؟

يذهب بعض الباحثين إلى الاقتداء بمنهجية سلفنا في وضع المصطلحات وتوليدها، ولقد ندّد أبو الريحان البيروني بالمترجمين الأوائل، الذين أخذوا الألفاظ اليونانية وأدخلوها إلى اللغة العربية، دون بيان معناها الحقيقي، مبيناً تأثير ذلك في المتعلمين.

وهكذا نرى أن أصحاب هذا الاتجاه لا يجيزون التعريب لأنهم يرون فيه فساداً للعربية وتشويهاً لها، وأن الترجمة هي السبيل الأوفق والأولى بالاتباع.

**يرى أنصار الاتجاه المعارض**: أن اللغة العربية لغة بداوة تفتقر إلى التجريد، ولا تستطيع حمل المصطلحات الحضارية، فضلاً عن قلة المصطلحات العربية القديمة وعدم جدواها، ولقد بيّن بعض الدارسين أن أهم مشكلات وضع المصطلح اللغوي المعاصر هو تعدد المصطلحات واللبس وعدم الدقة ونقص المصطلحات، وعدم الشيوع، وسيرورة المصطلحات الأجنبية. والأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، تتمثل في حداثة هذا العلم في العربية، وتنوع البيئات التي يصدر عنها المصطلح.

ولقد نتج عن هذه الأسباب اضطراب الباحثين في تحديد المدلول الحقيقي للمصطلح، ووصول المعربين إلى أحكام مغايرة للواقع الحقيقي

لحقيقة المصطلح، وانشغال عدد من المتخصصين بالبحث عن مصطلح دقيق، يؤدي المعنى بطريقة مثلى، وإظهار اللغة العربية على أنها لغة ضعيفة.

ويرى بعض الدارسين المعاصرين نقصاً في دقة التعبير عن المصطلحات الأجنبية الموضوعة باللغة العربية، ومن مظاهر نقص الدقة التعبير عن عدة مصطلحات أجنبية بمصطلح عربي، أو لفظ عربي واحد. ومن مظاهر نقص الدقة في المصطلح العلمي، عدم التوافق بين المصطلح وما يراد له من مدلول ويرى بعض الدارسين المعارضين لجوء المعربين إلى النحت، أن النحت يشوه الكلام العربي، إن لم يؤخذ بحذر.

**يفضل المعتدلون** في سياق تعريب العلوم البدء بمحاولة ترجمة المصطلحات الأجنبية التي يراد نقلها إلى الساحة العلمية، لكنهم يعارضون نقل المصطلحات الأجنبية بطريق التعريب، واختيار البدء بالترجمة مشروط بشرطين متلازمين: الفهم الدقيق لمفهوم المصطلح الأجنبي، وكون الصورة النطقية للمصطلح مقبولة مستساغة، وشكله الصرفي مأنوساً، وإذا لم يوجد المصطلح العربي المناسب يلجأ إلى ابتكاره بطريق التوليد، وللتوليد جانبان: توليد في الصيغة وتوليد في الدلالة.

وإذا لم يوفق الدارس إلى ترجمة مصطلحاته الأجنبية إلى ما يقابلها في العربية بالوسائل المشار إليها، يلجأ إلى التعريب، ومن ضوابط التعريب إخضاع المصطلح الأجنبي لشيء من التعديل أو التغيير في بنيته ليطابق النظم الصرفية والصوتية في العربية.

وإذا صعب الأخذ بالتعريب فلا مانع من نقل المصطلح الأجنبي بصورته الأصلية كاملة غير منقوصة، وليس ثمة بأس من التعريب، وخاصة في المراحل الأولى من نقل العلوم، ولكن بقدر مناسب، وحيثما تكون الحاجة ملحة إلى هذا المنهج.

ويذهب بعض المعتدلين إلى القول: إن التعريب يمكن أن يتم بكتابة المصطلح الأجنبي بالحروف العربية، حينما يكون هذا المصطلح لفظة شائعة في جميع اللغات مثل: رادار، فاكس، يونسكو، على أن يكتب إلى جانب ذلك المعنى الذي تدل عليه باللغتين العربية والأجنبية، ومن الضروري كتابة الاسم الأجنبي بالحروف العربية، وذلك حين يكون اسم علم أو اسماً لاتينياً لجنس من النبات والحيوان ولا يوجد له اسم مقابل باللغة العربية، أو لا يمكن ترجمة ذلك الاسم، مثل كوكا كولا، شامبانزي.

والواقع أن اللغة ليست قاصرة عن تمثيل المصطلحات الجديدة، وهذه تتطلب تسمية عربية، فإذا لم توضع التسمية العربية، استعملت التسمية الأجنبية واستخدمها الناس، فسَرت على ألسنتهم، والمسألة تتوقف على السرعة في وضع المصطلحات العربية تجاه ما يقابلها من مصطلحات أجنبية[1].

(١) ينظر:
- الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، مرجع سبق ذكره، ص٩ - ١٦.
- أحمد شفيق الخطيب: منهجية بناء المصطلحات وتطبيقاتها، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مرجع سبق ذكره، مج ٧٥- ٣/ ٥٠٥.
- محمود أحمد السيد: وضع المصطلحات وتوليدها بين المؤيدين والمعارضين والمعتدلين، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج ٧٥- ٣/ ٦٣١.

## المبحث الرابع

# حالات تطبيقية

يتحدث العلماء الآن عن التقنية (Technology) وتطبيقاتها الحديثة، والتي ترتبط بجميع مجالات الخدمات والإنتاج، حتى إن خدمة البحث العلمي تعد إنتاجاً يطور الصناعات بمراحلها المختلفة، وقد أصبحت أهداف البحث العلمي مرتبطة بالتقنية والعكس صحيح، فلا بحث ينفع دون تقنية[1].

تعد هذه المصطلحات الأساس الذي يرتكز عليه الباحثون للخوض في غمار التفكير والتعبير العلميين، وقد اعتمدوا عدة طرائق لصياغتها؛ منها على سبيل المثال:

١- ربط التسمية بشكل المسميات وحجمها ولونها مثل مصطلح (Globuile)، حيث إن صياغته اعتمدت على الشكل والحجم، وتم تركيبه من لفظين معاً هما (Glob) الذي يشير إلى الشكل الكروي و(ui) الذي يشير إلى الحجم الصغير، وتنطبق هذه الصفات على خلايا الدم وبعض الخلايا التناسلية.

---

(١) ينظر في هذا الشأن: آفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الوطن العربي، دمشق، وزارة التعليم العالي. المؤتمر الرابع ١١ - ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، ٨/١، ١٢٦، ٤٩٤.

أما مصطلح (chlorophylle) فقد اعتمد اللون، حيث تم تركيبه من لفظتين، الأولى (chlor) بمعنى أخضر، والثانية (phylle) بمعنى ورقة، والمقصود هنا: المادة الكيمياوية ذات اللون الأخضر الموجود في أوراق النباتات الخضراء.

٢- ربط التسمية بحالة أو فعل أو حركة، كما هو الشأن بالنسبة إلى مصطلح (phogocyte) مركب من (phog) بمعنى أكل و(cyte) بمعنى خلية، أي ما معناه حرفياً الخلية التي تأكل، والتي تسمى هضامة. أما (plankton) فهو مشتق من (phanct) بمعنى تائه، وهو الاسم الذي يطلق على الكائنات الحية البحرية المجهرية كثيرة العدد، التي تسبح في الماء، أي العلق البحري.

٣- ربط التسمية بالمسكن أو بمكان العيش، مثل المصطلحات التي تنتهي بلفظة (cate) المشتقة من (col) أو (cola)، التي تعني سكن، مثل مصطلح (arboricole) ومصطلح (arbori) مشتقة من (arbor) بمعنى شجرة، والمصطلح يطلق على الكائنات التي تعيش في الأشجار.

٤- ربط التسمية بالعدد، بالكثرة أو بالكثافة، ويمكن إدراج مصطلحات كثيرة في هذا المجال، تبتدئ إما بلفظ (pluri) أو (poly)، من بين هذه المصطلحات يمكن ذكر (pluricellulaire) أي متعدد الخلايا.

٥- ربط التسمية بالموقع أو الموضع باستعمال (EPI) بمعنى فوق و(APO) بمعنى بعيداً عن و(Hypo) بمعنى تحت، ويمكن هنا إدراج مصطلحات (Epicarde) وهو غشاء خارجي للقلب.

٦- ربط التسمية باسم الباحث، وفي هذه الحالة يمكن أن يشتق المصطلح من هذا الاسم، أو أن يستعمل هذا الأخير كما هو، أو أن تضاف له كلمة أخرى، وندرج في هذا مصطلح (Nicotine) نسبة إلى

(Jean Nicot)، الذي اشتهر بأنه أول مهرب لما كان يسمى (Herb Anicot) أي التبغ.

غير أنه في بعض الحالات يتم الاحتفاظ باسم الباحث من دون تغيير، لتصبح له دلالة، كما هو الشأن في مجال الفيزياء بالنسبة إلى الأسماء (Newton, Ampere) التي تطلق على الوحدات التي تقاس بها الكهرباء أو القوة، ويمكن أن تصاغ المصطلحات انطلاقاً من أسماء الباحثين، كما هي بعد أن تضاف إليها كلمات أخرى.

وكيفما كان الحال، سواء تعلق الأمر بالمصطلحات بوصفها صوراً فكرية أو ألفاظاً تقنية، فإن صياغتها لم تأتِ من عدم بل تعتمد على عدة طرائق؛ تتطلب - أولاً - من الباحث أن تكون له فكرة واضحة عن الشيء المراد تسميته، وثانياً أن يكون ذا معرفة بالرصيد الذي توفره له اللغة للتعبير عن هذا الشيء.

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات استطاع الباحثون عبر العصور أن يعبروا عن نتائج أبحاثهم، عن طريق صياغة العديد من النصوص العلمية التي تختلف أهميتها باختلاف أهمية المصطلحات المستعملة لصياغتها، والتي أصبحت في الوقت الراهن تنمو بسرعة مذهلة، كما استطاعوا من خلالها تأليف العديد من الكتب ذات الطابع التخصصي، التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من التراث العلمي البشري، والعديد من النصوص العلمية، بعضها تخصصي وبعضها غير تخصصي.

## المبحث الخامس

# توحيد المصطلحات العلمية
# (خلفية تاريخية)

إن توحيد المصطلح هو اتفاق أو تواضع على استعمال مصطلح بعينه دون غيره، للدلالة على مفهوم معين في مجال علمي محدد داخل لغة واحدة.

وللمصطلح في اللغة العربية خصوصية مستمدة من خصوصية الماضي والحاضر، فالعربية لغة خصبة بالغة الثراء، كانت في الماضي غير البعيد إلى جانب اللاتينية لغة الحضارة في العالم، وهي في الحاضر ذات قدرة بالغة على استمداد المصطلح الحديث منها، كما أنها لغة تعيش في أكثر من عشرين دولة.

إن الشعور بضرورة توحيد المصطلحات العلمية بين هذه الدول في العصر الحديث له بعد زمني، امتد منذ النصف الأول من القرن العشرين وما زال مستمراً، وعودة إلى التاريخ تشير إلى أنه منذ انفصال بلاد الشام والعراق وجزيرة العرب عن الدولة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)، بدأ الشعور بالحاجة إلى توحيد المصطلحات العلمية، ففي ذلك الزمن اتخذ العراق وسورية اللغة العربية لغة رسمية

للتدريس في مدارسهما، بدلاً من اللغة التركية، وأنشئ العديد من المدارس بالعراق في عهد الملك فيصل بن الحسين، استدعي معظم أساتذتها من سورية ولبنان ومصر، وكان لكل منهم مصطلحات وفق المدارس التي تعلموا فيها؛ تركية أو فرنسية أو أمريكية أو إنكليزية، مما أوجد شعوراً بضرورة جعل المصطلحات العلمية واحدة في الكتب، في حين كان معظم المنتدبين إلى التعليم غير قادرين على وضع المصطلحات، ولا على تمييز الصالح منها.

ازدادت بعدها وسائل الاتصال بين الشعوب العربية، ولمس أساتذة الجامعات وطلابها وتلاميذ المدارس الثانوية وأساتذتهم اختلاف الألفاظ العلمية في مختلف أقطارهم، مما زاد الشعور بضرورة توحيد المصطلحات الحكومية، وقد بذلت جهود في سبيل ذلك، سواء في الاجتماعات التي كان يعقدها مجلس جامعة الدول العربية، أو اجتماعات اللجان التابعة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، أو المؤتمرات التي كانت تعقدها بعض الجمعيات مثل الجمعية الطبية المصرية، التي تأسست في عام ١٩١٩، وكانت تعقد مؤتمرات سنوية في مختلف البلاد العربية، وقد أخذت على عاتقها في كل مؤتمر تعقده البحث في المصطلحات الطبية في اللغة العربية وتوحيدها، وكان مؤتمرها السنوي الثامن في دمشق سنة ١٩٣٥ ألقى فيه الأمير مصطفى الشهابي حديثاً عنوانه (طرائق نقل المصطلحات العلمية إلى اللغة العربية) كما ألقى غيره أحاديث تناولوا فيها بعض المصطلحات الطبية.

ثم عقد مؤتمر آخر في مدينة حلب سنة ١٩٤٦، وطرح فيه موضوع فتح باب التعريب على مصراعيه من قبل بعض المشاركين، ورأى اتجاه آخر ضرورة السير بتؤدة في أمور التعريب، ورأى أصحاب هذا الاتجاه أنه لا يجوز اللجوء إلى تعريب ألفاظ المعاني خاصة، إلا بعد اليأس من

العثور على ألفاظ عربية تقابلها في معجماتنا القديمة وفي كتب الأسلاف العلمية والفلسفية، وبعد العجز التام عن إيجاد ألفاظ عربية لأدنى ملابسة بوسائل الاشتقاق أو المجاز أو التضمين أو النحت، لأن اللفظ العربي له جاذبيته الخاصة إذ يثير في نفوس أبناء العروبة معاني وصوراً يعجز اللفظ الأعجمي عن إثارتها.

ولقد بذلت الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية محاولات لحل هذه القضية، وأدرجت موضوع المصطلحات وتوحيدها في مجلة أعمال المؤتمر العربي الأول الذي عقد بالإسكندرية في أيلول (سبتمبر) من سنة ١٩٥٣، وطلبت الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية من حكومات الدول العربية ما عندها من مصطلحات في كتب التعليم الابتدائي والثانوي، بهدف توحيد المصطلحات من قبل لجنة فيها أعضاء من مجمع اللغة العربية.

توالى الاهتمام بموضوع توحيد المصطلحات العلمية، وأصبح اختلافها ينمو كلما اتسعت الثقافة في الدول العربية وكثر فيها نقلة العلوم الحديثة وعدد المؤلفين في تلك العلوم، ففي كل دولة توضع مصطلحات جديدة يتعصب لها واضعوها أو من ألفوا استعمالها.

ومن هنا أصبح توحيد المصطلحات العلمية قضية ذات وجهين: وجه الاتفاق على المصطلح نفسه من حيث هو قضية علمية متصلة بطبيعة اللغة وخصائصها وبالواقع الحضاري العام، ووجه توحيده في أنحاء الوطن العربي من حيث هو قضية لغوية قومية عامة، لا يمكن أن ينفرد في اختيار الحلول لها قطر عربي أو أقطار متعددة، فهو عمل معرفي في الجانب المعرفي وسياسي في الجانب القومي.

ومن الواضح أن الاجتهادات قد تتضارب في اختيار المصطلح، إلا أن توحيد مناهج الاستمداد يوحد الرأي بالمصطلح وقبوله في مرحلة

التطبيق والتعميم، وقد تقاطعت أكثر الآراء في مناهج الاستمداد عند نقطة الالتقاء، وهي الانطلاق من تراث اللغة العربية أولاً، واتباع طرائقها في توليد المصطلح، ومراعاة صياغته الصرفية وخصائصه الصوتية، ولعل في شيوع بعض المصطلحات العربية المقبولة في الدارجات العربية ما يمكن الإفادة منه أيضاً، وقد تقتضي حاجات العصر النامية إلى الاقتراض من اللغات الأخرى على أسس متفق عليها.

هذه السياسة اللغوية المتوازنة تحفظ شخصية اللغة وتثبت خصائصها وتنمي قدرتها على مواجهة المعارف الحديثة ومصطلحاتها المتنامية، حيث قدرت بعض الدراسات أن ما يتجاوز (٥٠٪) من مفردات لغات البلدان المتقدمة علمياً، هو مصطلحات علمية أو حضارية مستجدة، والكثير منها يستخدم على نطاق عالمي، وما تزال في المعجمات وكتب التراث كنوز من المفردات يمكن الانتفاع بها في توليد المصطلح، إذا اتسعت المعرفة وحسن الإحصاء بالاستعانة بالتقنيات الحديثة، مع الإشارة إلى ضرورة التعريب أو قبول الدخيل عند الضرورة لتغطية المنجزات العلمية التي تستوعبها مصطلحات اللغة الأصلية.

لقد تأسست لجان التعريب ولجان توحيد المصطلحات، وعقدت عشرات الاجتماعات والندوات، ووضعت لجانها بعض المعجمات المعروفة باللغة الإنكليزية واللغة الفرنسية، وصدرت دراسات كثيرة أقيمت من حولها ندوات، تناولت تعريب مصطلح علم من العلوم الحديثة أو فرع من فروعها، مثل تعريب الحدود الدولية (من علم الجغرافية أو القانون الدولي)، أو تعريب علوم اللسانيات على اختلاف فروعها أو المعلوماتية أو النفط أو الجيولوجية، أو الطب بفروعه الكثيرة، والرياضيات أو الكيمياء.

يضاف إلى ما ذكر عمل أجهزة الإعلام في التعريب الفردي، وعمل المرحوم العلامة الأمير مصطفى الشهابي في تعريب علوم الزراعة، وعمل

مجمع القاهرة في صياغة آلاف المصطلحات، وعمل مكتب تنسيق التعريب في المغرب، ومراكز أخرى في الكويت وغيرها، حيث بلغ عدد معاجم المصطلحات المعربة (على اختلاف الأساليب) أكثر من خمسين معجماً في الطب، وأكثر من خمسة عشر معجماً في الفيزياء، وأكثر من خمسة وعشرين معجماً في الاقتصاد.

كذلك لم يضر اللغة العربية وجود اللهجات العامية الكثيرة محلياً وعربياً، فقد استطاعت أن تتجاوز ذلك في إبان القرن العشرين، واستطاعت إنتاج العديد من المعجمات في مجالات شتى، بدءاً بالطب وانتهاءً بالفنون.

نخلص إلى القول بأن معوقات التوحيد والتعميم تكمن في ارتباط الإنسان العربي بنفسه بأمته، وما يعاني من ضعف في مواجهة عصره واستيعاب حضارة هذا العصر، ومواجهة المئات من المصطلحات الجديدة قد يصعب على العديد من اللغات استيعابها، والدليل على ذلك أن فرنسة البلد الذي يعد واحداً من أقطاب العلم والتقنية، تجد صعوبة في مسايرة ما تنتجه الدول الأنكلوسكسونية من مصطلحات علمية سنوياً. وإن ضعف موقع الإنسان العربي في العصر الذي يعيش فيه يؤدي إلى ضعف الولاء للغة الأم، والانصراف عن المصطلح العلمي العربي إلى المصطلح الذي وضعه أصحابه، وهو ما ينبغي علاجه[1].

---

(١) ينظر:

- الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، مرجع سبق ذكره، ص١٢١، ١٤٨.
- عبد الكريم الأشتر: توحيد المصطلح وتعميمه - المقاصد والأبعاد، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٧٥- ٣/ ٦٩٧.
- أحمد شفيق الخطيب: منهجية بناء المصطلحات وتطبيقاتها، مرجع سبق ذكره، ص٥٥.

## المبحث السادس

# أسس توحيد المصطلحات العلمية

اهتم العرب بوضع المصطلح منذ عهد مبكر، واستعانوا بوسائل تنمية اللغة المختلفة، وكانت لهم إشارات في هذا الشأن، والنظر فيما ترك القدماء من مصطلحات علمية وألفاظ حضارية جديدة، يدل على أنهم كانوا على وعي عظيم وإدراك كبير ومعرفة واسعة بما كانوا يفعلون، ففي كتاب (مفاتيح العلوم) تتضح الأسس التي سار عليها مؤلفه الخوارزمي، وإن لم يشر إليها، ومن قواعده العامة:

١- ذكر المصطلحات وإهمال ما ترك استعماله.

٢- نقل اللفظة من صيغة إلى أخرى للدلالة على معنى محدد.

٣- العناية بالاشتقاق.

٤- رفض الاشتقاق من الأعجمي.

٥- تغيير الحروف الأعجمية ووضع الحروف العربية، كجعل التاء طاء.

٦- ذكر المصطلحات الأجنبية بعد العربية أو المعربة.

وهذا ما يأخذ به معظم العاملين في المصطلحات اليوم، لكنهم توسعوا في القواعد[١].

ومع كل ما يتحقق إلا أن الخطوة الحاسمة لم تتم حتى الآن، والهدف من إحكام العمل في وضع المصطلح، تحسين قبوله والتعامل معه في مرحلة التطبيق والتعميم، أي توحيد اللفظ وتسهيل موقعه في الكلام والأقلام.

وإذا كان هناك بعض المعوقات في سبيل توحيد المصطلح العربي مثل:

- عدم وجود سياسات وطنية وجهوية وقومية موحدة لمسايرة التقدم العلمي والتقاني، وعدم وجود خطة عربية موحدة تتصدى لمشكلة إنتاج المصطلحات العلمية العربية، واللجوء إلى تعليم العلوم إما باللغة الفرنسية أو الإنكليزية في غالبية الجامعات العربية، وعدم التعريف بالتراث العلمي العربي والاستفادة منه لإغناء المعاجم العربية المعمول بها حالياً[٢]، ومع ما ذكر هناك ميسرات في سبيل توحيد المصطلح العربي:
- الرجوع إلى التراث العلمي العربي لتسخيره أداة لإنتاج المصطلحات.
- تضافر الجهود وتنسيق العمل بين المتخصصين في العلوم والمتخصصين في اللغة العربية لإيجاد منهجية واحدة في وضع المصطلح العلمي.

---

(١) ينظر في هذا الشأن: أحمد مطلوب: بحوث لغوية، عمان، ١٩٨٧، ص١٩١-١٩٩.

(٢) ندوة لجنة اللغة العربية الأكاديمية، المملكة المغربية، طنجة، ١٩ - ٢٠ رجب ١٤١٦هـ/ ١١ - ١٢ ديجنبر، في: أحمد الحطاب: المصطلحات العلمية وأهميتها، ص٢٠١ - ٢٠٣.

- إنشاء مركز قومي يجتمع فيه جهود المعربين ورجال اللغة، والتزام الأفراد والمؤسسات بتطبيق ما ينتهي إليه هذا المركز.
- تشجيع البحث في مجال إنتاج المصطلحات، وتوحيد المصطلح في كتب التدريس وإشاعته في الجامعات، والاستفادة من تجارب الجامعات التي عربت التعليم فيها في الاختصاصات العلمية المختلفة، ومراجعة بحوثها الجامعية.
- إنشاء مؤسسة عامة أو مؤسسات قطرية متخصصة بالترجمة، على مثال ما تحقق في العصر العباسي، وعلى مثال ما فعله الطهطاوي في مطلع النهضة.
- عدم إثارة الخلاف من حول مصطلح استقر أو قارب أن يستقر في معظم أنحاء الوطن العربي، لمصلحة مصطلح يراه البعض أكثر صلاحاً (مثل اللسانيات أو الألسنة) ولا يعني هذا عدم مراجعة المصطلح في الحين بعد الحين، لأن تطور العلوم يمكن أن يمس المدلولات ويعدّل فيها، وقد لا تقبل النفس بعض المصطلحات وينفر منها الذوق.
- تأسيس مكتبات علمية في التخصصات المختلفة تأليفاً وترجمة، والعمل على ترجمة ما يصدر في الغرب من كتب علمية، وبيان الكشوف العلمية بالاستعانة بالمصطلح الذي سبق إقراره، أو وضع مصطلح جديد لما يسبق تسميته أو تعريبه.
- ضبط العمل في أجهزة الإعلام ووسائله، والإفادة منها في توحيد المصطلحات المستحدثة وتعميمها، وأن يوجد مدقق لغوي مسؤول، يزوّد بمعاجم المصطلحات.

- النظر في مصطلحات المعاجم العالمية التي تظهر في كل سنة وطبعاتها المتلاحقة، وتعريب مصطلحاتها يعين على إدخالها حياة الناس قبل أن يدخلها التعريب المرتجل.

وقد تثار مشكلات مثل الحرص على أن تعرَّب لغة العلم في الوطن العربي ومصطلحاته في العالم، لكن هذا لا ينفي الخطر عن اللغة العربية، إذا زاد المعرب والدخيل عن حده المقبول، ومن ناحية أخرى فإن معرفة لغة أجنبية تجعل الباحث العربي على صلة دائمة بما يجدّ في حقل اختصاصه، وفي حقول المعرفة الأخرى، ولنا في الأمم الأخرى مثال يتّبع.

## المبحث السابع

# آراء حول معيقات توحيد المصطلحات العلمية

ظلت معيقات المصطلح العلمي قائمة مع كل الجهود التي بذلت في سبيله على مستوى الوطن العربي، ولعل معالجة ما نذكره من نقائص يقود إلى الحل السليم في هذا الشأن:

١- عدم اتباع منهجية موحدة لتنميط المصطلحات وتوحيدها: حيث لم يُفرَّق بين وسائل الوضع وتقنيات ترجمتها ومناهج التوحيد والتقييس، وعدم التفريق بين التوثيق وتوحيد المصطلح وغياب التنسيق[١].

٢- اعتماد الجانب النظري: حيث لم يجد المصطلح أرضية تطبيقية تتناسب وواقعه، إلى جانب الروح العفوية، ويُمثل لنا ذلك في المصطلح المتعدد للهاتف النقّال مثلاً: خلوي، الجوال، النقّال، المحمول، اللاسلكي... حيث لم توضع ضوابط من البداية، وكان الأمر متروكاً للمصطلحين، مما أدى إلى التباين بشكل كبير.

---

(١) المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي، مجلة اللسان العربي، في: فارس الطويل: نحو منهجية شاملة للعمل المصطلحي، الرباط، ١٩٩٥، العدد ٣٩، ص٢٢٧.

٣- ظهور نزعة محلية في بعض المصطلحات: يلاحظ اقتصار بعض المجامع العربية على المصطلحات المتداولة في البلد نفسه، مما يعطي صفة المحلية للمصطلح العلمي، أو المصطلح ككل، وكان أحد أسباب ذلك عدم العودة إلى الدراسات الميدانية، باعتماد المشهور أو المتواتر في المجتمع العربي، وإلى الرصيد اللغوي المشترك.

٤- غياب المنهج العام: يدخل فيها البحوث والقرارات والمناقشات التي تتحدث عن منهجية وضع المصطلح ومبادئها وقواعدها، وغياب النظرية الخاصة التي تتناول الحقول المصطلحية الخاصة بالبحث والدراسة والتمحيص.

٥- عدم توظيف التقنيات المعاصرة: ما زالت المؤسسات تعد المصطلح في بعده القديم هو اعتماد الاقتراض والمجاز والنحت وكل ضروب الاشتقاق، في حين أن المؤسسات العالمية قطعت أشواطاً كبرى قبل اعتماد التعيير والتنميط[١].

٦- عدم وضع منهجية زمانية للقضاء على معيقات المصطلح: وهي الافتقار إلى الجدول الزمني لعملية التعريب، التي تجبر المؤسسات على وضع المصطلح واستعماله.

٧- أزمة النشر: وهنا تبدو ضرورة وضع استراتيجية لنشر المصطلح العلمي؛ تتمثل في وضع سياسة لغوية مصطلحية رشيدة، وذلك بتحسين جودة اللغة وتعليمها لغير الناطقين بها، وتدريس اللغات الأجنبية، وتنمية اللغات المحلية، وأن يوفر الخيار السياسي التشريع الثقافي والإعلامي في نشر المصطلح الموحّد. وأن تدعم المؤسسات أدبياً ومادياً لإنجاز مشاريع

(١) المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي: مجلة اللسان العربي، في: رشاد الحمزاوي: المنهجية العربية لوضع المصطلحات من التوحيد إلى التنميط، الرباط، ١٩٨٥، العدد ٢٤، ص٤١.

تعريب الكتب، وأن تؤهل القوى القادرة على القيام بعملها جيداً.

٨- عدم صدور القرارات السياسية الملزمة لتوحيد المصطلح ونشره وفق سياسة موحدة في الوضع والتقييس والاختيار الدقيق المتفق عليه، وعدم إلزام معدّي الكتب بتوظيف المنتوج المصطلحي، لأن التعليم هو الركن الرئيس في عملية توحيد ونشر المصطلحات[١].

٩- عدم توحيد المصطلح قبل نشره؛ ما تزال استراتيجية نشر المصطلح الموحّد غائبة، مع الإقرار بها في المؤسسات العاملة في هذا الاختصاص.

١٠- عدم العمل على ترويج المعاجم العلمية الصادرة عن مجامع اللغة العربية وتوفيرها لدى الهيئات المهتمة بتدريس العلوم وبالتأليف فيها بالعربية وترجمتها إليها، مما يساعد على إشاعة استعمال المصطلحات المتفق عليها جميعاً.

١١- عدم حماية حقوق المؤلفين والمترجمين والمبدعين.

١٢- عدم توظيف المصطلح: لأن المصطلح ليس مجرد وضع، بل كلمة لابد أن تستعمل وأن يجرَّب استعمالها، والتداول هو الذي يرسّخ المصطلح ويعطيه دلالاته، ويبقي الصالح منه، ويعد ذلك من مسؤولية المصطلحيّ والحكومات العربية والمؤسسات اللغوية والمصطلحية والجامعات ودور النشر والفضائيات ووسائل الإعلام وبنوك المصطلحات ومؤسسات الترجمة.

١٣- مسؤولية التمويل: لابد من جهد عربي في هذا المجال ووضع استراتيجية تُراعى فيها احتياجات اللغة وفق الأولويات.

---

(١) المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي: مجلة اللسان العربي، في: محمد مجيد السعيد: دور مؤسسات التعليم العالي في توحيد المصطلح وإشاعته، الرباط، ١٩٨٧، العدد ٢٩، ص١٤٨.

## المبحث الثامن

# حول اختلاف المصطلحات العلمية في الدول العربية

رأينا في موضع سابق كيف أن اختلاف المصطلحات العلمية ينمو في الدول العربية، ونورد فيما يلي أمثلة عما نجده من تباين في المصطلحات بين هذه الدول:

- ففي مجال مصطلحات علم الطبيعة: نجد أن هذا العلم يسمى الفيزياء في العراق وسورية، وواضعها أحد أعضاء (المجمع العلمي العربي بدمشق) عندما كان يدرس هذا العلم في العراق، وقد وضعها على غرار كيمياء، والتعريب الصحيح فيزيقي، وفي مصر يقولون علم الطبيعة.

والمختلف عليه من مصطلحات علم الطبيعة شيء كثير، فكلمة (Théory) (Théoric) ، مثلاً تسمى النظرية في مصر والعراق.

وكانت تسمى الفرضية في بعض مدارس سورية، والنظرية أصح لأن الفرضية تقابل (Hypothèse) (Hypothesis).

وكلمة (Pendulum Pendule) عُربت في مصر، وكان البندول يسمى فيها الخطّار، ويسمى في العراق الرقّاص، وفي سورية النواس.

وكلمة (Thermometére)، (Thermométer) المشهورة، أحدهم يترجمها بمقياس الحرارة (ميزان الحرارة) وثانٍ بمحَرّ وثالث مِحْرار ورابع مُسْتَحِرّ وخامس يعرّبها.

وكلمة (Calorie) هي السُّعر في مصر، والسعرة في العراق، والحُرَيرة في سورية.

وكلمة تلفون Telephone في مصر هي الهاتف في سورية.

- وفي مجال مصطحات علم النبات: هناك ألفاظ كثيرة مختلف عليها في الأقطار العربية، وفي القطر الواحد على السواء؛ ففي مجال أسماء الفصائل النباتية هناك اختلاف على أسمائها، واختلاف على أسماء أقسام النبات وأسماء أجزاء الزهرة وأنواع الثمار، والتركيب الداخلي للنبات، وعدد كبير من ألفاظ المعاني.

فكلمة طِحْلِب في سورية يقابلها كلمة (Mousse) الفرنسية، والأُشْنة يقابلها كلمة (Algues)، أما في مصر فالتسمية معكوسة، ولكل من الرأيين وجه في أمهات الكتب، ويرجح البعض رأي مصر على رأي سورية[١].

ومن المعلوم أن النباتات التي مهدها أمريكة ليس لها أسماء عربية، لذلك يوجد تباين في تسميتها، وهذه بعض الأمثلة[٢]:

| الاسم الفرنسي | الإنكليزي | في مصر | في سورية | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| Mais | Maize | ذرة شامية | ذرة خضراء | ذرة مصرية في العراق |

(١) الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، مرجع سبق ذكره، ص١٢٨.

(٢) المرجع السابق، ص١٣٥ - ١٣٦.

| الاسم الفرنسي | الإنكليزي | في مصر | في سورية | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| Tomate | Tomato | قُوْطة، طَماطِم | بنادورى | |
| Pomme de terre | Potato | بطاطس | بطاطا، بطاطة | |
| Piment | Pementa | فلفل | فُلَيفلة(١) | |
| Chatagnier | | أبو فَرْوة | كَسْتنة(٢) | |
| Poirier | | كُمثرى | إنجاص(٣) | |
| Pécher | | خوخ | دُراقن(٤) | |
| Prunier | | بَرْقوق | خوخ(٥) | |
| Cédratier | | أترُج | كبّاد(٦) | |
| Betterave | | بَنْجر | شوندر(٧) | |

إن الأمثلة كثيرة على التباينات في ألفاظ العلوم، ففي كل علم نرى ألفاظاً مختلفة للمعنى الواحد، ففي الزراعة نرى: العزبة في مصر والمزرعة في سورية، والزحافة في مصر والمشط (Herse) في سورية،

(١) كلاهما في اللغة غير هذا النبات.
(٢) اسمه القديم المعرب قَسْطَل وشاهبلّوط والأولى من اليونانية والثانية من الفارسية، والكستنة معربة حديثاً وهي من أصل لاتيني.
(٣) الكمثرى هي الصحيحة لهذا الشجر والإنجاص عامية.
(٤) كلاهما صحيح يدل على هذا الشجر.
(٥) الاسم العربي الصحيح لهذا الشجر هو الإجّاص وتسميته بالخوخ غلط لغوي لأن الخوخ في اللغة هو الشجر السابق، أي pechere وفي القاموس البرقوق إجاص صغار وهي مولدة.
(٦) كلاهما صحيح.
(٧) كلاهما عامي، واللفظ الأول تركي والثاني من أصل فارسي، هو في التاج شقندر.

وفي مصر لا تطلق الدواجن إلا على الطيور الدواجن، على حين أن الدواجن في اللغة العربية هي الخيل والماشية والطيور الأهلية، أي كل ما دجّن من الحيوان، وهذا هو مفهوم الداجن والدواجن في سورية.

- وفي الرياضيات: يقال في سورية الصورة والمخرج، وهما جزء الكسر العادي، ويقولون في مصر البسط والمقام.

- وفي علم الحيوان: الديك الرومي (Dindon) في مصر والديك الحبشي في سورية، وسبب الاختلاف عدم وجود اسم عربي لهذا الطائر، لأن أمريكة هي مهده، والأربيان (Grevtte) يسمى الجمبري في مصر والقُرَيْدس في لبنان، وكلا اللفظين عامي.

- وفي الجيولوجية: عرّب الأمير مصطفى الشهابي كلمة (Geologie)، وقال آخرون: علم طبقات الأرض، وقال بعضهم: علم الهلك.

وكلمة (Paléontologie) هي عند الأتراك علم المستحاثات، ووردت في مجمع اللغة العربية بمصر علم الأحاثة، وعند البعض علم الحفريات وعلم الحيوانات المستحاثة، ويرى الأمير مصطفى الشهابي أن أصلح اسم لهذا العلم هو (علم المتحجّرات) وقد دلل على رجحانه.

- أما في مجال علم الكيمياء فهناك اختلافات جوهرية لا مجال لذكرها في هذا الموضع، لأنه من المعروف في تسمية الأجسام الكيمياوية، أن هناك صدوراً أو كواسع تضاف إلى أول الاسم أو إلى آخره، فتجعل مدلوله مادة جديدة، والتركيب المزجي والنحت والتصدير والكواسع في أسماء المواد الكيمياوية شيء لا حدّ له، مثل دواء (Entéro Vioform)، تركيبه الكيمياوي (Odochioroxy quinoleine) أو يرى البعض أن مثل هذه الأسماء تعرب، سواء كانت أسماء عناصر بسيطة أو أسماء أجسام مركبة، أو كانت حروفاً تدل على الزوائد من صدور أو كواسع،

وبذلك يكون قد تم استعمال الألفاظ التي تستعمل في اللغات الأوربية الكبيرة من غير تبديل.

وهناك من يعارض هذا الرأي، بعضهم يتطلب الترجمة الكاملة ويحارب التعريب، وبعضهم يقف موقفاً وسطاً، يرى البعض وضع أسماء عربية للعناصر الكيمياوية البسيطة مثل:

الكلور: المُحَوِّر، والكربون المُفَحِّم، والكروم الخضّاب.

ويرى آخرون تعريب أسماء العناصر الكيمياوية إلا التي لها أسماء عربية أو معربة قديماً، كالذهب والفضة والكبريت والرصاص والحديد والنحاس والزئبق والقصدير والزرنيخ وغيرها، ويرى هذا الفريق ترجمة بعض الأجسام المركبة وتعريب بعضها، والآراء مختلفة في هذا الموضوع، مثال:

قال البعض: كلور الصوديوم، وقال آخرون كلوريّ الصوديوم، حمض الكبريت: الحامض الكبريتي، في الأملاح قالوا: كبريتات التوتياء: ملح كبريت التوتياء.

ويلاحظ أن الرموز، أي الصيغ الدالة على العناصر والمركبات هي الرموز الأعجمية، وهي التي تستعمل في الجامعات السورية خلافاً لمدارس مصر، والرأي فيها أنها تسهل على الطالب مراجعة الكتب الأجنبية بعد إنهاء دراسته في الجامعة السورية. ومن المهم في هذا الأمر أن تتفق الجامعات في البلاد العربية على مصطلحات واحدة.

## المبحث التاسع

# الأسس النظرية والأهمية المنهجية للقرارات المصطلحية

إن الهدف الأول لمجمع اللغة العربية بالقاهرة منذ تأسيسه في عام ١٩٣٤م هو «أن يحافظ على سلامة اللغة العربية، وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون، لقدمها وملاءمتها على العموم لحاجات الحياة في العصر الحاضر، وذلك بأن يحدد في معاجم أو تفاسير خاصة، أو بغير ذلك من الطرق ما ينبغي استعماله أو تجنبه من الألفاظ والتراكيب، وينص رابعها على أن يبحث كل ما له شأن في تقدم اللغة العربية»[١].

لقد اهتم المجمع بالمصطلح العلمي على الأصعدة التطبيقية والنظرية والمنهجية، وتجسم اهتمامه التطبيقي فيما وضعه أو عرّبه من مصطلحات في إطار لجانه المعجمية ومؤتمراته السنوية، حتى إذا تكونت له في أي فرع من فروع العلم والقانون والفلسفة طائفة كبيرة من المصطلحات أخذ يصدِرها في مجامع سنوية.

---

(١) مجمع اللغة العربية: مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، رجب ١٣٥٣هـ/أكتوبر ١٩٣٤م، ١/٦-٧.

أما اهتمامه بالقضايا المصطلحية النظرية والمنهجية فيتمثل أساساً فيما صدر عن مؤتمراته السنوية من قرارات علمية، جُمعت في كتاب مستقل صدر بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على قيام المجمع، وضم القرارات الصادرة عن الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين[١]، ثم جمعت مجدداً في كتاب مستقل أيضاً بمناسبة مرور خمسين عاماً على قيام المجمع[٢].

كانت هذه القرارات عملاً جماعياً ممثلاً للأقطار العربية والإسلامية، ومجمعاً لجهود كبار علمائها، كما حرصوا أن يضم إليه خبرة العلماء من المستشرقين[٣]، وقد وصفت قرارات المجمع بأنها قرارات محددة وضوابط مركزة ونتائج معينة، تشبه إلى حد ما وجوه التشريع أو مواد القانون أو منطوق الأحكام[٤].

صنفت قرارات المجمع في أربعة أبواب:

جمع الباب الأول القرارات التي وصل إليها المجمع في شأن أقيسة اللغة وأوضاعها العامة، وتناول الباب الثاني الترجمة والتعريب وكتابة

---

(١) مجمع اللغة العربية: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ١٩٣٢ - ١٩٦٢، مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين، إخراج وتعليق: محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين، ط٢، القاهرة، ١٩٧١م.

(٢) مجمع اللغة العربية: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً ١٩٣٤ - ١٩٨٤، إخراج ومراجعة: محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، مرجع سبق ذكره.

(٣) شكري فيصل: المؤتمرات والندوات التي عقدتها المنظمات والهيئات العربية حول تعريب التعليم الجامعي في مجالات المصطلح العلمي والترجمة والتأليف (عرض ودراسة)، بحث قدم إلى مؤتمر التعريب في دمشق ٢٧/ ٤ - ٣/ ٥/ ١٩٨٢، ص١١.

(٤) مجمع اللغة العربية: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً. مرجع سبق ذكره، ص (د) (بيان وتعريف).

الأعلام الأجنبية، وتضمن الباب الثالث وضع المعاجم وتنظيم اختيار المصطلحات، وضم الباب الرابع القرارات التي تعالج مشكلات تيسير النحو والصرف والكتابة العربية.

والقرارات المجمعية ذات الصلة بالمصطلحات اختياراً ووضعاً وترجمة وتعريباً، وهي موضع اهتمامنا في هذا الحيز، ترد ضمن الأبواب الثلاثة الأولى: أقيسة اللغة وأوضاعها العامة، والترجمة والتعريب وكتابة الأعلام الأجنبية، ووضع المعاجم والمصطلحات. ونورد فيما يلي بعض الأساسيات النظرية والمنهجية لهذه القرارات، مشيرين إلى أن هذه الأساسيات هي المبادئ والأسس التي توصل إليها علم المصطلح الحديث في الغرب، منذ أواخر القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين.

إن علم المصطلح هو العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والرموز اللغوية وغير اللغوية التي تسميها[١]، ويرتبط هذا التعريف بتعريف المصطلح نفسه، وهو (تسمية تختص بالدلالة على مفهوم علمي أو تقاني أو حضاري في مجال محدد)[٢]، أي إن العلاقة بين المفهوم والتسمية يجب أن تكون أحادية، وإذا لم يتقيد العمل المصطلحي بهذا المبدأ - أي العلاقة الأحادية بين المفهوم والتسمية - حدث الاشتراك والترادف، وهو ما يفقد المصطلحات صفة المصطلحية ويجعلها مجرد «مولدات» عرضة للتبديل والتغيير والالتباس.

---

(١) المنظمة الدولية للتقييس (أيزو ISO): مفردات علم المصطلح - المواصفة الدولية أيزو ١٠٨٧ (١٩٩٠)، ترجمة: عبد اللطيف عبيد، المعهد القومي للمواصفات والملكية الصناعية بتونس، تونس، ١٩٩٥، ص١٦.

(٢) المرجع السابق، ص٧.

- ينظر أيضاً: هربرت بيشت وجنيفر دراسكاو: مقدمة في المصطلحية، ترجمة: محمد حليمي هليل، جامعة الكويت، ٢٠٠٠.

يقتضي هذا المبدأ الأساسي من مبادئ علم المصطلح أن يتم ضبط التسميات المصطلحة، انطلاقاً من المفاهيم أساً: تحديد خصائصها وإقامة العلاقات بينها وبناء المنظومات (الأنساق) التي تتكون منها، وهذا يقتضي أن يكون من مسؤولية أهل الاختصاص العلمي.

ونجد لمجمع اللغة العربية بالقاهرة قرارات عديدة رائدة تشدد على ضرورة أحادية العلاقة بين المفهوم والتسمية، وعلى ضرورة الانطلاق من المفهوم (أو المعنى كما يقول) عند تعيين التسمية المصطلحة، فمن قرارات المجمع حول أحادية العلاقة بين المفهوم والتسمية قراره (ب) «الاقتصار على اسم واحد لكل معنى[١]، ومن قراراته المتصلة بضرورة الانطلاق من المفهوم قراره (ب) «شرح المصطلحات قبل عرضها على المجمع»[٢]، وقراره (ب) «تعريف المصطلحات قبل دخولها في المعجم»[٣]، وقراره (ب) «الشرح الشفوي في نظر المصطلحات»[٤].

يتضح من هذه القرارات وما جرى مجراها، أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة يرى أن العامل المصطلحي يتمثل في وضع تسميات لغوية انطلاقاً من مفاهيم علمية بما يلتقي مع تعريف المصطلح في علم المصطلح الحديث، وهو أنه علاقة بين مفهوم وتسمية.

تعد هذه القرارات رائدة في مجالها، فقد بينت أن المصطلح من الناحية الفنية لا يعد عاملاً لغوياً فحسب، بل هو أساس عمل علمي يهم أهل الاختصاص العلمي بالدرجة الأولى، بشرط أن تكون لديهم الخبرة

---

(١) مجمع اللغة العربية: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٦.
(٢) المرجع السابق، ص٢٤٣.
(٣) المرجع السابق، ص٢٤٤.
(٤) المرجع السابق، ص٢٤٥.

اللغوية الكافية، وهو ما تحقق لعدد من المصطلحين العرب في أوساط القرن العشرين.

أما التسميات المصطلحية، أي الرموز اللغوية التي تسمى مفاهيم وتعبر عنها، فإن قرارات المجمع المتصلة باختيارها أو وضعها أو ترجمتها أو تعريبها، تلتقي أيضاً مع كثير من المبادئ النظرية والأسس المنهجية لعلم المصطلح، ونكتفي في هذا الحيز بالإشارة إلى ما يتصل بـ:

- الموارد المصطلحية؛ حيث يتبنى علم المصطلح مبدأ لغوياً عاماً، وهو أن التعامل مع المفاهيم وبها لا يقتضي تسميتها، وتتم التسمية إما باستخدام التسمية القديمة الموجودة في اللغة، أي بإعادة استعمالها وإحيائها، أو بتوليد التسمية من اللغة توليداً لفظياً (بالاشتقاق أو التركيب أو النحت أو الارتجال)، أو توليداً دولياً (بالمجاز والترجمة الحرفية)، أو باقتراض التسمية من لغة أجنبية.

وعلى صعيد أولوية استخدام هذه الوسائل يأتي استخدام التسميات الموجودة، خاصة منها التسميات التراثية، وذلك لسببين رئيسين: لغوي وحضاري، يتمثل السبب اللغوي في أن استخدام المصطلح التراثي ضرورة تحتمها حقيقة اللغة، فهي مؤسسة اجتماعية وملك للجماعة. وأما السبب الحضاري فهو ما نعلمه من حرص العرب على استمرارية لغتهم ووحدتهم عبر الزمان والمكان[1].

ولقد دعت قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى ضرورة العودة

(١) ينظر في هذا الشأن: ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي، الرباط: ١٨ - ٢٠/ ٢/ ١٩٨١ في: استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقاً للترتيب التالي: التراث فالتوليد بما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت.

إلى التراث العلمي لدراسة واستقراء مصطلحاته وجردها، بهدف تكوين المدونات المصطلحية التراثية الوصفية لينطلق منها في اختيار أو وضع التسميات المعيارية، أي التي ينبغي للمعجم العربي الحديث أن يتضمنها.

ومن هذه القرارات قرار (ب) بوضع معاجم للمصطلحات المستخدمة من الكتب العربية القديمة[١]، وقراره (ب) باستخراج المصطلحات من الكتب العربية القديمة[٢] على أن المجمع لا يقتصر على استثمار الموارد المصطلحية التراثية، وإنما يوسع مجال موارده ليشمل المصطلحات المستعملة في جميع العلوم والفنون والآداب المستعملة في الجامعات والمعاهد والهيئات العلمية والفنية[٣]، وإضافة مصطلحات البلاد العربية تطبيقاً لمبدأ الحفاظ على وحدة اللغة[٤]، كما قرر المجمع جمع المصطلحات الفنية التي يستخدمها العمال في مصانعهم والتجار والزراع، ووضع الصالحة منها في معجمه، بعد صياغتها وفق الأوزان العربية[٥].

- أما وسائل إيجاد المصطلح، فقد عنيت قرارات المجمع بهذا الجانب عناية كبيرة؛ فقد جعل الأولوية للفظ العربي على المعرب القديم إلا إذا اشتهر المعرب[٦]، واهتمت قرارات المجمع بالاشتقاق، وسعت إلى تقنين النحت وإباحته في لغة العلوم.

---

(١) مجمع اللغة العربية: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٣.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٣٢.
(٣) المرجع السابق، ص٢٥١.
(٤) المرجع السابق، ص٢٥٢.
(٥) المرجع السابق، ص٢٤٠.
(٦) المرجع السابق، ص١٨٨.

أما تنظيم وضبط منهجية العلم المصطلحي، أي ما يطلق عليه حديثاً صناعة المصطلح[١]، أو التدوين المصطلحي، فقد حرص المجمع على أن تنال المصطلحات استحسان مستعمليه في جمع الأقطار العربية، وأصدر قرارات في شأن وحدة المصطلح العربي، منها قرار بعنوان (طريقة إعداد المصطلحات وعرضها وتسجيلها)[٢]، من هذه القرارات ما يؤكد حرص المجمع على استقصاء رأي الجمهور، أي المستعملين وهم المستفيدون الرئيسيون من العمل المصطلحي[٣]، وكذلك عرض المصطلحات على الوزارات والهيئات في الدول العربية[٤].

كما حرص المجمع على إشاعة المصطلحات بكل الوسائل المتاحة لتنتشر وتستخدم وتحقق الفائدة المرجوة منها، ومن هذه القرارات قراره (ب) باستعمال مصطلحات المجمع في التدريس[٥]، كما أصدر قرارات تضمنت مادة الصحف والإعلام.

يشير ما ذكرناه إلى أن المجمع أصدر قرارات رائدة تدل على درجة عالية من الدراية العلمية والخبرة اللغوية، والحرص على التعمق في مشكلات توطين العلم في الوطن العربي باللغة العربية، وأنه من الجائز أن هذه القرارات مبادئ أولية لمشروع نظرية عربية في علم المصطلح، إلا أن

(١) علي القاسمي: المعجمات العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة لبنان، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٢.
(٢) مجمع اللغة العربية: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، مرجع سبق ذكره، ص٢٤٩.
(٣) المرجع السابق، ص٢٥٣.
(٤) المرجع السابق، ص٢٥٤.
(٥) المرجع السابق، ص٢٦٥.

بعض الدارسين لاحظوا أن المجمع لا يتقيد بها في حالات عديدة[١]، وجدير بالذكر أن المشكلة المهمة هي: تعثر حركة التعريب بعامة وتعريب التعليم العالي بخاصة في الوطن العربي، مما يحد من الطلب على المصطلحات العربية، ويضعف من محاسن المجمعيين والعلماء في مناقشة هذه القرارات وتفعيلها.

(١) يُنظر: نبيل عبد السلام هارون: المعجم الشامل لمصطلحات مجمع اللغة العربية بالعلوم التقنية والهندسية، بيروت، ١٩٩١، ص٦.